الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد
بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،
وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد
سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية
إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى
في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟
قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها
وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد
السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥)
السنة الثانية المجلد التاسع
ذي الحجة١٤٤٦ هـ حزيران٢٠٢٥م

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ – حزيران ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢،٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولِهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثِهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فصلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (offreserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٥) المجلد التاسع

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	ص
١	أ. م. د. أركان علي حسن	التصور العقائدي لمفهوم التكفير وموقف المتكلمين منه	٨
٢	Asst. Prof. Dr. Husam Mohammed Kareem	Learner-Centred Approach and its Influence on Iraqi EFL Students' College Writing Composition Performance	٣٤
٣	الباحث: خالد جاسم محمد أ. م. د. عبد هادي فريح	دور السيدة زينب (عليها السلام) في الشام	٥٦
٤	أ.د. علي محمد كريم الباحث:ايلاف صلاح رشيد	الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP) في تركيا «١٩٨٣-١٩٩٤»	٦٦
٥	الباحثة رقية جاسم محمد أ.م.د. سحر كاظم نجم	الأطفال بلا مأوى .. الأنواع والسمات	٧٦
٦	م. علياء صباح جاسم	أثر استراتيجية التحدي في تحصيل طلاب الصف الاول المتوسط في مادة الاجتماعيات	٩٢
٧	الباحث:م.م. محمد عامر رسن	الصراعات الجيوبوليتيكية على جزر بحر الصين الجنوبي	١٠٨
٨	Maryam Abdulqader Khudhair Prof. Dhea Mizhir Krebt	The Correlation Between Iraqi EFL University Students' Brain Dominance and Performance in Speaking Skills	١٢٤
٩	م.م. محمد عادل مسعود محمد	استخدام المنهج الحسي في المسائل العقدية المتعلقة بالنبوات وأثرها على الايمان	١٥٠
١٠	م.م.ميلاد عزت عبدالله هادي	نماذج من المسائل العلميّة الحديثية الخلافية بين مدرستي بغداد وقم	١٦٨
١١	الباحث عزت عبد الله هادي أ.د. نادية ياسين عبد	التطور التاريخي للعتبة الرضوية (١٩٠٥- ١٩٧٩م)	١٨٠
١٢	م.م. هيلين عبد الجبار غيدان	جدلية البؤس والأمل في رواية شجرة البؤس دراسة تحليلية في البنية السردية والرمزية	١٩٦
١٣	م م نسرين قاسم عودة	العراق الدولة والنخبة: حفريات التأسيس	٢١٢
١٤	الباحثة:شفاء سالم هيمص	البناء النحوي للجملة المشكلة لحركة القافية المرفوعة دراسة في شعر توبة بن الحمير	٢٣٢

العراق الدولة والنخبة: حفريات التأسيس

م م نسرين قاسم عودة
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة

المستخلص:
تتبدى النجاعة في ترسيم عنصرين–على وجه التحديد– في الطرح التحليلي الذي يُقدم في مقاربة الدولة، لأجل تجسير هذا المفهوم وبيان صلتة بالقدرة على وضع السلوك السياسي في سياقه. يرتبط الأول بالتموضع السياقي الهيكلي و/ أو المؤسسي للجهات السياسية الفاعلة، فيما يتصل الثاني بالتموضع السياقي التاريخي للسلوك السياسي والديناميات السياسية، وسواء أكان يُنظر إلى الدولة من منظور وظيفي أم تنظيمي – بصفتها مجموعة وظائف تستلزم (ما دام يجري أداء هذه الوظائف) كيانا مؤسساتيا منسجما معينًا أو بصفتها كيانا مؤسساتيا في حد ذاتها – توفر الدولة سياقا تُعتبر الجهات السياسية الفاعلة متجسدة فيه ويتعين إسنادها إليه من الناحية التحليلية، تتيح الدولة في هذا المفهوم جزءا كبيرًا من المشهد المؤسسي الذي يتعين على الجهات السياسية الفاعلة التعامل معه. إنه مشهد انتقائي من الناحية الاستراتيجية، بحسب تعبير بوب جيسوب، يكون في المجمل عبارة عن تضاريس يتعين على الجهات الفاعلة توجيه نفسها اعتمادًا عليها إذا كانت تود تحقيق ما ترومه وتتوخاه. ربما يشير ما تقدّم إلى أن ((التماس مفهوم الدولة يميل إلى جذب انتباه المحللين السياسيين إلى الفرص – وتعزيز مكاسب المحلل منها – وأكثر من ذلك غالبا، إلى القيود التي تواجهها الجهات السياسية الفاعلة في سعيها إلى بناء الدولة والحفاظ على ديمومتها))(١).

الكلمات المفتاحية: مفهوم الدولة، السلوك السياسي، المحللين السياسيين.

Abstract:
The effectiveness of delineating two elements—specifically—in the analytical approach presented in the state approach is evident in order to bridge this concept and demonstrate its connection to the ability to contextualize political behavior. The first relates to the structural and/or institutional contextual positioning of political actors, while the second relates to the historical contextual positioning of political behavior and political dynamics, whether the state is viewed from a Functional or organizational perspective – as a set of functions that (insofar as these functions are performed) require a certain coherent institutional entity or as an institutional entity in itself – the state provides a context in which political actors are embodied and to which they must be analytically assigned. The state in this conception makes available a large part From the institutional landscape that political actors must navigate. It is a strategically selective landscape, as Bob Jessop puts it, and it is, in essence, a terrain upon which actors must orient themselves if they are to achieve what they desire and expect. Perhaps the above suggests that ((The appeal to the concept of the state tends to draw the attention of political analysts to the opportunities—and enhance the analyst's gains from them—and more often, to the constraints that political actors face in their quest to build the state and maintain its continuity))(1).

Keywords: concept of state, political behavior, political analysts.

-المبحث الأول (مفهوم الدولة في السياقات النظرية)

تتفاوت نظريات الدولة تفاوتا كبيرًا، لكن الذين يشيعون الحديث عن الدولة باعتبارها مفهوما ينظرون إليها من دون استثناء تقريبا من منظور هيكلي / مؤسسي لذلك، -سواء أكان يُنظر إلى الدولة من منظور وظيفي أم تنظيمي ، يفضل -منهجيا- امتلاك تصور واضح ومتسق عن الدولة والأحسن إذا كان مؤطرا بتعريف محدد و واضح الصياغة لمفهوم الدولة، غير أن توصيف الدولة بكونها ليست كيانا جاهزا ماديًا أو شفافًا أو جليا، يبقى هذا المسعى مجرد خطوة أولى في سبيل الدفاع عن رأي سياسي يضع الدولة في مكانة مركزية. من أجل تطوير مفهوم وامتداد نظرية عن الدولة، يجب النظر إلى عالم السياسة بطريقة معينة، إنه خيار ينتقل الدفاع عنه من خانة الامكان الى خانة الوجوب. هذه نقطة مهمة وذات مضامين جلية. وإذا كنا نود تبرير «تحديد الدولة»، يتعين علينا أولا الإجابة عن سؤال ما هو العمل المفاهيمي الذي يؤديه هذا المفهوم (أو هذه الفكرة النظرية المجردة؟)، وبصياغة أشد وضوحًا «ما هي المحددات ذات الطبيعة المعيارية التي يتموضع المفهوم المجرد في ضوئها ليعدو قارا و واضحا؟ مهما يكن هذا السؤال نافعًا وجليًا، فإنه ليس السؤال الذي هرع منظرو الدولة، باستثناء قلة معروفة إلى الإجابة عنه حتى إن دونليفي وأوليري اللذين ربما كانا الأقرب إلى تصنيفه بالسؤال الملائم، أخفقا في تقديم إجابة، قانعين بالقول إن الدولة مفهوم تجريدي تحليلي، وأشارا إلى أوجه شبه قنوية بين تعريفات الدولة التي اقترحها منظرو الدولة. وبذلك يحددان أنواع المفاهيم المجردة النظرية التي ينشدها منظرو الدولة في الادعاء أن الدولة فئة مميزين بذلك بين التعريفات التنظيمية والوظيفية. لكن ما لم يقوما به هو تقويم الميزة التحليلية للواقع السياسي الذي تعرضه هذه المفاهيم التجريدية. وكي نكون منصفين، فإن بعض ما تقدَّم موجود ضمنيا في ما يقولونه، لكن من المهم أن نكون أوضح بعض الشيء خدمة للغايات الحاضرة(٢).

يحيلنا مفهوم الدولة (State) في اللغة اللاتينية إلى حالة تتسم بالثبات، أي من الرسوخ وشكل من الاتصاف، وهو ما لا يضمره مفهوم الدولة في اللغة العربية المشتق من الجذر(د و ل). فهذا الجذر يعكس حالة متغيرة وتداولا مستمرا، وإذا ما رمنا الرجوع الى لسان العرب نجد ما يأتي: الدولة بالفتح في الحرب أن تدال إحدى متين على الأخرى. يقال كانت لنا عليهم الدولة . والجمع الدول والدولة بالضم(٣).

وضمن المقاربة اللغوية لهذا المفهوم يرقن الزجاج الدولة اسم الشيء الذي يتداول والدولة الفعل والانتقال من حال إلى أخرى، ويستخدم البرغوثي هذا التباين في الجذر اللغوي ليشير إلى الافتراق في الأصل الثقافي بين (الدولة) و(الأمة) في المجتمعات العربية، فالدول قد تقوم وتنهض وتغلب، أو تضعف وتموت، لكن الأمة أكثر ثباتا، وإليها تتجه الولاءات النهائية للناس من هنا نادرًا ما حاولت حكومات المنطقة وحركاتها السياسية تشييد شرعياتها على أساس الولاء للدولة أو للهويات؛ كالأمة العراقية، أو السورية أو الأردنية، بل إن كبرى الحركات السياسية في التاريخ ما بعد الكولونيالي في المنطقة بنت أيديولوجياتها على فضاءات ثقافية أوسع من الدولة، مثل (الامة العربية) و(الأمة الإسلامية)، و(الأمة الكردية).

لا ريب في أن تعريف الدولة الذي منح غالبًا منزلة تعريف الكلاسيكي – التعريف الفيبري – هو التحديد الذي يشار إليه غالبا بوصفه المعبر عن الدولة بحسب طريقة عملها لا بحسب وظيفتها. فقد رأى الدولة تحديدا بدلالة تنظيمها وتوظيفها وسائل القمع والقوة المادية معللا ذلك بقوله: سيُطلق على تنظيم سياسي قهري يقوم بعمليات متواصلة اسم الدولة ما دام مستخدموه الإداريون يؤكدون زعم احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية في فرض نظامه.

يشار في هذا التعريف إلى ناحيتين، كونهما نقطة الأساس و نقطة الانطلاق لمعظم التأملات المعاصرة للدولة،

الأولى: هي أن الدولة في نظر فيبر مجموعة مؤسسات يعمل فيها موظفون متفانون تبنت هذه الملاحظة وطورتها مجموعة منوعة من الفيبريين الجدد، وأنصار الدولة المركزية الجدد. شدد أنصار مركزية الدولة الجدد في جهدهم الرامي إلى إعادة الدولة باعتبارها جهة فاعلة وقوة مستقلة في إحداث الأسباب الاجتماعية، على استقلالية الدولة عن المجتمع وعلى سلطة التفسيرات التي تتمحور حول الدولة للنتائج السياسية. وركّز هؤلاء بشكل أساسي على قدرة مديري الدولة على ممارسة السلطة بشكل منفصل ومستقل عن القوى غير الحكومية؛ وعلى القدرة الهيكلية للدولة على التغلغل في المجتمعات الحديثة ومراقبتها(٤).

فيما يخص المنظومة الثقافية للمجتمعات العربية وكياناتها الجيوسياسية (الدول الوطنية وعلى نحو أكثر تحديدا، يُرى أن هناك تباينا بنيويا بين دول ما بعد الكولونيالية). وكرّس هذا التباين الافتراق بين مفهومي الدولة والأمة. غير أن مثل هذه القراءة، التي قد تتأثر بمواقف أيديولوجية مسبقة، تطمس الفوارق بين إشكاليات تشكل الدولة الوطنية وتلك الناتجة عن اخفاقات عمليات بناء الأمة. وبعبارة أدق، لا ينبغي الانسياق إلى تصور حتمي بسبب أصل النشأة وهذه المسألة أكثر تعقيدا من التصورات المبسطة عنها، المتبلور بأن الدولة الوطنية مشروع لمّا يتكون بعد، وتجاهل أكثر من قرن من عمر تلك الدولة، وما أنتجه من شعور بالانتماء إليها، حتى وإن لم يُترجم ذلك الشعور دائما باندماج مجتمعي واتفاق على قيم كبرى تحكم المجتمع السياسي الوطني. وإذا كان إرنست غيلنر يرى أن الدولة – الأمة غيرت تجسيدا لوضع تطابقت فيه الهوية الثقافية مع الحدود السياسية، فإنها – بهذا المعنى – نتاج للتطور التاريخي الخاص بأوروبا، ولتحولات سوسيولوجية وجيوسياسية تمخض عنها هذا التطور. فالأمة بمعناها الحديث، من منظور غيلنر، هي نتاج للحداثة، ولتجذر آلياتها اجتماعيًا، وللتحولات التي أفرزتها ثقافيا، وهو لم ينجز بشكل نهائي في المجتمعات العربية. وقد أسهمت العولمة وتسارع السياسات فوق الوطنية ونهاية الدولة التحديثية التي تحولت في الغالب، إلى شروع تسلطي ميراثي في انتكاسات عمليات بناء الأمة(٥).

وفي وقت اتجه التنظير الحديث إلى ابتكار مفهوم السيادة المركبة(**Hybrid Sovereignty**). للإشارة إلى الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية في صوغ شكل الحوكمة في السياق النيوليبرالي السائد منذ نهاية الحرب الباردة تحديدا، أضاف ظهور فاعلين محليين أو فوق وطنيين ينافسون الدولة في سلطتها داخل حدودها، أو يشاطرونها إياها مزيدا من التعقيد للمفهوم، وبات يتحدى بطريقة أكثر جذرية المفاهيم الويستفالية الكلاسيكية للسيادة. وفي الآونة الأخيرة، ومع تطور النظريات الاجتماعية عن الهوية، برز اتجاهان أحدهما انتقل من المنظورات المتمركزة حول الدولة إلى المعالجة المتمركزة حول المجتمع، وتحديدا الفضاءات المحلية وتفاعلاتها والآخر عالج التفاعل بين الدولتي وغير الدولتي، الوطني وفوق الوطني، من خلال رؤية دينامية تركز على بعد التفاوض والصراع والتعايش بين الهويات، من دون أن يراها بصيغة النقض المتبادل في معادلة صفرية حادة.

في كتابه المتعلّق بالسيادة في المنطقة العربية، يذهب جوخان باجيك إلى أن علاقات الدولة بالمجتمع في العالم العربي تبرز نموذج السيادة المركبة. بسبب عدم التناسق بين النموذج الويستفالي للدولة الوطنية الذي فرضته المرحلة الكولونيالية على المنطقة، والبنى الاجتماعية والسياسية الأهلية. ولذلك، يقترح التخلي عن النموذج الويستفالي في مقاربة قضية السيادة في المنطقة العربية أنه لا يتوافق مع الحقائق الاجتماعية، ويقترح بديلًا منهجيًا من السيادة المركبة تي تقبل التعايش والتزامن بين ولاءات تاريخية، قبلية أو إثنية أو دينية، والصبغة القانونية للدولة الحديثة(٦).

تقوم الدولة الحديثة على مبدأ القوميات، لذلك تسمى في الأدبيات السوسيولوجية – السياسية : الدولة – الأم **nation-state**، وهو شكل جديد للتنظيم السياسي الاجتماعي أطلقه العصر الصناعي

بإنتاجيته الضخمة، وأسواقه الكبرى، وطبقاته الوسطى، وأجهزته المركزة جيوش دائمة، وإدارة حديثة ومؤسسات... إلخ، والعراق دخل عصر الدولة الحديثة، الدولة القومية، بمجتمع لا صناعي، وبوسائل اتصال شبه معدومة (سكك حديد، زراعي حرفي وخطوط تلغراف وطرق مواصلات حديثة وبتنظيمات اجتماعية معزولة منشطية تعتمد الروابط القرابية قبائل ،وعشائر ،وبيوتات وأحياء مغلقة و عصبيات طرق ،صوفية وعصبيات مدن. وهذا التنظيم الاجتماعي وثقافته نظر الى الدولة باعتبارها سياقًا تاريخيا. وإذا كان التماس مفهوم الدولة أو الفكرة التجريدية للدولة يخدم لتوعية المحللين السياسيين بالحاجة إلى تأطير الإرادة السياسية الحرة والفاعلين السياسيين مؤسساتيا، فإن دوره ليس أقل أهمية في إشعار المحللين السياسيين بالحاجة إلى وضع الحاضر في سياق تاريخي في الحقيقة الدوران متشابكان بإحكام. يميل اهتمام العالم السياسي المميز بالحكومة وبمتقلدي المناصب العليا إلى التلازم مع تركيز تحليلي على الحاضر. يُنظر دائما إلى محددات النتائج السياسية ضمن إطار العمل التقليدي هذا باعتبارها تكمن في عوامل خاصة وفي سياق معين ومرحلة زمنية معينة – وهي عادةً ما تكون حوافز ونيات الجهات الفاعلة الضالعة بشكل مباشر، ووصولها إلى مراكز السلطة والنفوذ. لكن هذه المقاربة اللاتاريخية إلى حد ما تثار في شأنها المشكلات بسبب التماس مفهوم الدولة، إذ في حين تأتي الحكومات وترحل، تبقى الدولة(٧).

تفترض نظرية التحديث الكلاسيكية القائمة على فكرة مفادها أن الدولة يمكنها أن تقوية عملية تحديث وعلمنة، وأنّ هذه العملية تفضي في النهاية إلى ظهور دولة – أمة بالمعنى الحديث. من أجل ذلك، لم تكن الولاءات فوق الوطنية، في منظور أتباعها، انحرافا عن الولاء الوطني، بل التزاما بما يُعتقد أنه ولاء أسمى يعكس «الهوية الحقيقية الشعوب المنطقة. فأهم أيديولوجيتين أثرتا في صوغ أفكار الهوية وتعبيراتها السياسية في – الأيديولوجيتين من موقف الرفض للإرث الكولونيالي، وقيام الاستعمار بتفكيك المشرق العربي كانتا (القومية العربية) و(الإسلام السياسي). وإيجاد كيانات مصطنعة فيها، لكنهما افترقتا في تحديد الهوية الحقيقية لشعوب المنطقة، منشدتين في ذلك إلى فهم ماهوي للهوية.

يجادل منظرو النخبة الكلاسيكيون أن تاريخ السياسة تميز بحيمنة النخبة. هذه الهيمنة تتمظهر ببروز طبقتين من الناس في المجتمعات كلها – طبقة حاكمة وطبقة محكومة. تشغل الطبقة الأولى، وهي الأقل عددًا دائما، جميع الوظائف السياسية، وتحتكر السلطة وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة، فيما توجه الطبقة الثانية الأكثر عددًا ويُسيطر عليها من الطبقة الأولى. لذلك، تطعن نظرية النخبة الكلاسيكية في المقدمات الأساسية لجل الافتراضات الليبرالية الغربية في شأن السياسة وتنظيم الحكم والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. ويرى النخبويون أن طبيعة أي مجتمع – توافقيا أكان أم استبداديا، مسالمًا أم ظالمًا – تحددها طبيعة نخبته. يقوم المنظور النخبوي الكلاسيكي على أربعة افتراضات أساسية في شأن خصائص النظم السياسية:

أ– يشكل حكام المجتمع جماعة متماسكة اجتماعيا. ب– تتخذ هذه الجماعة منطقة ما مقرًا لها ضمن أراضي دولة قومية. ج– النخبة الحاكمة مغلقة أمام المحكومين.

د– يُختار أفرادها بسبب مواردهم الاقتصادية أو السياسية والأيديولوجية.

ومن ثمّ، تقوم نظرية النخبة في صيغتها الكلاسيكية على مجموعة واضحة من الاقتراحات، وإن كانت تثير إشكاليات، في شأن توزيع السلطة في المجتمع(٨).

تاريخيا، كانت النخبة الحاكمة مدركة الضرورة استمالة الناس إلى النظام السياسي من خلال المنفعة الاقتصادية وإيصال الخدمات، وحتى بعض المشاركة في العملية السياسية، إن الأبحاث المتفرقة حول توحيد الدولة تشير إلى أن الإكراه وحده لا يمكن أن يضمن بقاء الدولة على المدى الطويل. وهنا أيضا يمكن الاستعانة بالتاريخ الأوربي، الذي يبين حسب ما يذهب اليه تيلي، إلى أن عملية الإكراه كانت : تتبع دائماً

بعملية عقد الصفقات مع الشعب التي أدت بدورها إلى التوسع في عملية الاستشارة الجماهيرية من خلال الانتخابات والاستفتاءات(٩).

كانت المشكلة أن النخبة السياسية والثقافية في بغداد وهي تحاول تشكيل الهوية الوطنية وترسيخ روح الوطنية في معظمها سنية، وكانت دوماً على ريبة من التزام الشيعة بالمشروع الوطني، فعلى سبيل المثال، أصدر الكاتب السوري السني كتاباً بعنوان (العروبة في الميزان) طبع عام ١٩٣٣، ساوى فيه الكاتب بين الشيعة العراقيين والساسانيين الفرس، ونعى فيه عدم مبالاة الشيعة بالقومية العربية، واتهم فيه المعلمين الشيعة بأنهم أكثر ولاء الإيران منهم إلى العراق. ولقد أدت هذه النظرة إلى حدوث أعمال تحريض منها الاعتداء على القوات(١٠).

–المبحث الثاني: النخبة وبدايات التأسيس

إن رأي النخبويين الكلاسيكيين في العلاقة بين النخبة الحاكمة والجماهير سلبية، وتمثل ضمنا فهما ضيقا لصعود النخب وأفولها ولمحددات التغير الاجتماعي والمفترض في الصيغة النخبوية الكلاسيكية أيضًا أن النخبة الحاكمة جماعة متماسكة، وهذا زعم يصعب التثبت منه إمبريقيا. وكما يوضح توم بوتومور « سعى تشارلز رايت ميلز في دراسته الفذة لـ (نخب السلطة) إلى شرح مكانة النخب الرئيسة الثلاث في السلطة، نخبة المديرين المهنيين، ونخبة القادة العسكريين، ونخبة القادة السياسيين الوطنيين؛ لكن لم تفسر وحدةُ نخبة السلطة باعتبارها جماعة واحدة، ولا أساس سلطتها. فلِمَ يوجد نخبة سلطة واحدة وليس ثلاث نخب؟ الأمر الذي تغاضت عن معالجته التصورات الكلاسيكية لكن مقاربات النخبويين الأخيرة تحلت بمرونة أكبر الأمر الذي أتاح إدخال بعض التعديلات على الاقتراحات الجوهرية التي تقوم عليها نظرية النخبة(١١).

يتوافق هذا مع ما ذهب اليه مايكل مان (**Michael Mann**) من أن القوة هي واحدة من ثلاث وسائل تستخدمها الدولة الوسيلتان الأخريان هما الاقتصاد والأيديولوجيا، إن قبول الشعب بالبنية الحكومية هي ضمان أفضل بكثير الاستقرار الدولة وبقائها. وبناء على هذا يعرف ماكس فيبر (**Max Weber**) الدولة على أنها تركيب مجتمعي يدعي احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية في مكان معين». يمكن تعريف الشرعية هنا على أنها قبول الشعب بالدولة والحكومة. لذا فإن الحكم لا يعتمد فقط على استخدام النخبة للقوة، بل على موافقة المحكومين، وبالفعل، فلقد كانت النخبة في العراق حساسة إلى الحاجة الإشراك قدر كبير من السكان من خارج الطبقة النخبوية في العملية السياسية. فلقد أصر البريطانيون منذ البداية ووافق الملك والسياسيون على أن يكون النظام الملكي مقيداً بالضمانات الدستورية، ولكن، وكما سوف يتبين لاحقا، فإن هذه الضمانات قد تم تحييدها الصالح السلطة والامتيازات التي أسبغت على السلطة التنفيذية، التي كانت تخضع للتأثير البريطاني أكثر من خضوعها لتأثير ممثلي الشعب. في البداية، حينما تمكنت القوات البريطانية من هزيمة الجيش العثماني نهائياً ودخول بغداد في آذار ١٩١٧ لم يكن هنالك ما يمنعها من تطبيق سياستها الاستعمارية التقليدية في الحكم المباشر وعلى الرغم من المذكرة الرسمية التي تبين رغبة حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحكم العربي للولايات العثمانية الثلاث السابقة في الموصل وبغداد والبصرة بإشراف بريطاني، إلا أن العراق بقي تحت السيطرة البريطانية المباشرة.

واذا ما وضعنا في الاعتبار أن السكان الحضريين كانوا يشكلون ٣٦٪ من السكان في العام ١٩٤٧ ومع ذلك، فقد كانت هذه الطبقات الحديثة تمثل رأس الحربة في حركة المعارضة، وتعتمد اعتماداً كبيراً على القوى الحضرية الأشد نشاطاً الطلبة العمال المهاجرين الفلاحين المفقرين، والحرفيين المهمشين غير أن الدور الأكثر حسماً لعبته مجموعة نخبوية تتألف من الجيل الجديد للضباط المحترفين الذين أطلق عليهم بطاطو جماعيا اسم السياسي – العسكري.

كان سقوط الملكية في تموز / يوليو ١٩٥٨، في معنى من المعاني عبارة عن حركة تمرد نهضت بها الطبقة الوسطى والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، تدعمها طبقة ساخطة من الفلاحين أشباه العبيد والمزارعين ذوي قطع الأراضي الصغيرة ضد الطبقة الحاكمة الصغيرة الموالية للبريطانيين التي كانت تحتكر السلطة والثروة الأرض وعائدات النفط. قلبت ثورة العام ١٩٥٨ بنى الدولة وقوام التشكيلات الاجتماعية والعلاقة بين الاثنين رأساً على عقب. فتولت السلطة سلسلة من أنظمة الحكم السلطوية والشعبوية يطغى عليها نفوذ العسكر وتنتمي إلى الطبقة الوسطى. وقامت أنظمة الحكم الجديدة بتدمير الطبقة الحاكمة القديمة وطبقة ملاك الأرض في الميدانين الاقتصادي والسياسي، وأعادت تشكيل النظام السياسي. ومع إلغاء المؤسسات التشريعية وإحلال نظام المحاكم العسكرية، جرى القضاء على الفصل النسبي الكلاسيكي بين السلطات، فأمست السلطة التنفيذية هي المرجع الاعلى وتحولت الشرعية من التفويض عبر صناديق الاقتراع والأصل النبيل للعائلة المالكة إلى اعتماد إيديولوجيات شعبوية – قومية حديثة الوطنية العراقية القومية العربية الماركسية). ومع غياب الإجراءات المؤسساتية – الدستورية لتنظيم تولي السلطة ومحاسبتها، فإن وسائل العنف المركزية وأولئك الذين كانوا يتولون السيطرة عليها هم الذين أصبحوا يلعبون الدور الحاسم، إذ غدوا هم ولاة السلطة ومع ذلك، فلقد قام نظام الحكم العسكري الجديد، أثناء حكم الزعيم عبد الكريم قاسم بوجه خاص، بتحسين وضع تمثيل الطبقات الوسطى وتلبية بعض مصالحها الاجتماعية والاقتصادية؛ غير أن النظام، وفق ما لاحظه بطاطو، أفرز في الوقت نفسه خللاً في عمليات التكامل الوطني وتكتسب هذه النقطة أهميتها حينما تتذكر أن سلك الضباط كان يسيطر عليه، تأريخياً، العرب السنة. وعلى ضوء هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم سبب ضعف آليات التكامل الوطني خلال الحقبة العسكرية – الثورية وبوجه خاص بعد تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ ، وما أدى إلى الإخفاق في تمثيل التنوع الإثني والديني والجهوي للمجتمع العراقي .

إن تركيبة نخب الدولة في هذه الفترة الزمنية ، تكشف عن وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية : صعود دور الضباط المحترفين، وانحسار تمثيل الشيعة والأكراد، وأخيراً التحول من النخب المنتمية إلى الطبقة الوسطى – العليا إلى نخب مناطقية متحدرة من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى وهكذا، فبينما استطاع النظام الملكي أن يخلق داخل الشعب عامة طبقات ملاك أرض ورجال أعمال متعددة إثنياً ومتعددة دينياً، فإن أنظمة الحكم السلطوية لم تستطع فعل ذلك(١٢).

بذل المثقفون العراقيون أقصى جهودهم في التعابير المتصلة بالهوية منهم لدعم الوحدة الوطنية وأدى هذا، نتيجة للسياسة التمييزية للدولة وقصورها في تمثيل الشعب، إلى نشوء التوتر الطائفي وتعزيز التشبث بالهوية الطائفية؛ بمعنى آخر كانت الوطنية بالنسبة للدولة العراقية بعيدا عن كونها نسخة عراقية للعلمانية الفرنسية (laicite) وبغض النظر عن مقاصدها وأهدافها أقرب الى الهوية السنية ورموزها.

ويرى آخرون، إن نظريات الوطنية تباينت في تركيزها على الشعوب النامية وعلى عملية تشكيل الدولة، ويميل غيرهم إلى النظر إلى الوطنية والدولة على أنهما يشكلان اشكالية بطبيعتهما في عالم ما بعد الاستعمار، فالانطباع الذي غالبا ما يخرج المرء اليوم به هو أن الدول الغربية قد تخيلت مجتمعاتها وابتكرت تقاليدها وكابدت تحولات سياسية واقتصادية لتصنع بذلك دولا وطنية مقبولة لدى الجميع بوصفها حقيقة مشروعة. على العكس من ذلك، توصف الدول في مرحلة ما بعد الاستعمار على أنها تكافح أفكارا غربية مستوردة في الوطنية والدولة الوطنية المصطنعة، وبغض النظر عما اذا كانت دول عالم ما بعد الاستعمار صنيعة غربية أو مستوردة في حينها، نجد اليوم أنّ مشروعية فكرة الدولة الوطنية مقبولة ومبجلة، الى حد كبير، في دول ما بعد الاستعمار كما هو الحال في العالم الغربي.

تحليل التطور المؤسساتي للأحزاب السياسية خلال العقد والنصف الأولى من عمر الدولة العراقية يكشف تلك الأحزاب كانت تفتقر إلى القوة المؤسساتية والبعد الفكري الذي تتمتع به نظيراتها الغربية إلا أن تلك حزاب قد أسهمت في بروز والحفاظ على جو من الليبرالية النسبية والتي كانت تسمح للآراء المعارضة بعض السياسات العامة أن تُطرح وأسمع من قبل الجمهور بشكل عام ومن قبل الملك والحكومة. في منتصف لاثينات، بات مفهوم (أحزاب المعارضة) جزءاً من الوعي الشعبي والقاموس السياسي في البلاد.

نت الصحف من الوسائل الأساسية في نقل أفكار وبرامج المعارضة. فلقد تمكنت الحكومة، مدعومة القصر والبريطانيين من التلاعب بالانتخابات مما مكنها من تحجيم تأثير المعارضة في البرلمان بصورة يرة. إلا أن تلك الأحزاب كان لها منفذ آخر . ألا وهو الصحافة – لنقل رؤاها السياسية والاجتماعية لاقتصادية، بالإضافة إلى رفع صوت مطالبها إلى أصحاب القرار(١٣).

ن الوطنيون المتشددون هم بقايا حركة الاستقلال التي تمت بين ١٩١٨، و ١٩٢٠. أما التحالف ذو اعدة العريضة بين الوجهاء من الملاكين الكهول وبين الأفندية والموظفين والضباط السابقين سواء داخل راق وخارجه وبين أهل الفكر ورجال الدين من الطائفتين السنية والشيعة فإنه تحالف انفرط عقده بظهور ظام الجديد. فقد تم امتصاص الأفندية والضباط السابقين بالتدريج في الإدارة الجديدة لملء الوظائف العديدة ي أوجدتها. وثبت مركز الوجهاء التقليديون في هيمنتهم الاجتماعية التي تعرضت سابقاً للتهديد بمجيء ادمين الجدد من الإنكليز والهنود. أما ما تبقى من حركة الاستقلال في المدن وخاصة في بغداد هو نخبة ل الفكر (الانتلجنسيا) لا سيما الشباب من أبناء السنة من عوائل الطبقة الوسطى والملاكين، مع الزعماء ينيين الشيعة الذين يتأثر موقفهمز كثيراً بمجتهديهم وعلمائهم في كربلاء والنجف، فضلاً عن بعض الضباط راقيين الوطنيين اللذين عادوا من سورية، مثل مولود مخلص ورشيد الخوجة. وقد تجمعت هذه القوى الوطنية أحزاب جديدة كالحزب الوطني وحزب النهضة. وقدمت طلبات التأسيس لهذه الأحزاب منذ آب ١٩٢١ كن إجازاتها لم تصدر، الا بتردد وبعد نشر قانون الجمعيات في ٢٨ تموز(١٤)،واجه صناع الدولة العراقية ديثة عام ١٩٢١م تحديات جسام بمحاولاتهم صوغنة هوية سياسية لا تقوم على الولاء الديني المذهبي العرقي القومي، بل قائمة على عمليات الانتماء والولاء السياسي كمحاولة ملك العراق فيصل الأول» ، إنتاج «الأمة العراقية والتي تمثل بحسب تصوراته بوتقة الصهر الوطني الكبرى لكل الانتماءات والهويات رعية لانتاج «هوية سياسية وطنية» جامعة، ولكنه أخفق في ذلك إخفاقاً كبيراً، لأنه اصطدم بالهويات الدينية تي تمتلك أسيجة دوغماتية مغلقة لا تسمح للوطني أو السياسي أن يتقدم على تصوراتها المشفوعة بتبريرات شريعة المانحة إياها شرعية مختلفة. إن جذور الأزمة التي نجم عنها فيما بعد هذا الصراع المتواصل بين المد ديني المدعوم بقوة كبيرة من مجتمع ديني واسع تعبر عنه «الحوزة الدينية» الشيعية و «جماعات العلماء» السنة ، حدٍ ضئيل جداً والمد المدني الذي هو بطبيعته مد مديني (نسبة إلى المدينة)(١٥).

اهت محاضات بناء وإدارة المؤسسات الحكومية في بدايات تكوين الدولة العراقية الحديثة تحديات كبيرة، م تكن مسارات التأسيس سلسله ومعبدة، فعملية خلق أمة من المكونات العراقية المتفرقة كانت لا تقل عوبة عن إن لم تكن أكثر من تأسيس الدولة نفسها، ورغم الاتفاق على ترسيم حدود البلاد الذي جرى مؤتمر القاهرة في آذار عام ١٩٢١ أي قبيل ثلاثة أشهر من وصول الملك فيصل الأول إلى العراق، لذي لم يتخذ شكله النهائي إلا في اتفاقية بروكسل عام ١٩٢٦، فإن شكل البلاد الحالي والناتج عن ج الولايات العثمانية الثلاث بغداد والموصل والبصرة فيما يعرف حاليا بالعراق ما كان ليتم لولا الجهود ضنية التي بذلتها المس جيرترود بيل (Gertrude Bell) في مؤتمر القاهرة. أي أن البلاد المكونة ديثا التي يتزعمها الملك فيصل لم يكن وجودها–بحسب كثير من الباحثين– وجوداً طبيعياً، بل كانت

أقرب الى الكيان المصطنع، أي أنها كانت محصلة إعادة تريب المصالح البريطانية في الشرق الأوسط. غير أن الاهتمام البريطاني في جعل هذا المسار مشروعاً ناجحاً، عكفت مع النخبة الحاكمة على بذل محاولات متعددة لصهر المكونات، التي تسكن هذه الدولة للوصول إلى ما يشبه الأمة الموحدة والفعالة على الأقل. إن (الأمة) مفهوم غائم يفتقد إلى التعريف المحدد حيث يخبرنا هيو سيتون – واتاسون (Hugh Seton Watson) – بأن النتيجة التي وصل كثير من المختصين تفضي الى القول بعدم وجود تعريف علمي لكلمة الأمة... كل ما يمكنني قوله–والتعبير لهيوستون– هو ((أن الأمة توجد إذا ما اتفقت مجموعة بشرية على اعتبارها مفهوما للهوية، لذا فإن الأمة : في الأصل أمة معينة بنفس الطريقة التي تنتمي فيها إلى الهويات الجمعية الأخرى، مثل الدين والعرق))(١٦).

لم يك هنالك شك في أن المعوق الأساس للاستقرار هو الهويات المتعددة في البلاد وهي هويات معقدة ومتنافسة فيما بينها، فمنذ بواكير تأسيس الدولة العراقية، أدركت النخبة الحاكمة وحماتهم من البريطانيين الطبيعة الاختلافية للمجتمع العراقي المقسم بين شيعة وسنة وكرد ومما زاد من حدة الانقسام هو التقسيم بين الحضري والريفي، ولقد تم اللجوء إلى عدد من الاستراتيجيات للتقليل من حدة هذا التشظي، منها تبني قومية عراقية شاملة ودعم التوجه العلماني وبناء المؤسسات المدارس والجيش والدوائر الحكومية للتغلب على الولاءات المجتمعية الاختلافية، ولقد غدا بناء الهوية العراقية الجامعة، وتحت مفهوم الدولة بوصفه مفهوما حاضنا للمجموعات المختلفة والمتفرقة مشروعا أساسياً يضاهي في أهميته لمستقبل العراق عملية بناء المؤسسات الديموقراطية وبناء النظام الحكومي الفعال والموثوق، ولقد أدرك البريطانيون والملك المتوج حديثاً منذ بواكير الفترة الملكية (١٩٢١ – ١٩٥٨) السبيل لصهر تلك الهويات الفرعية هو من خلال بناء المؤسسات المدنية. لذا كان على التصميم الدستوري أن يتضمن مفاهيم مثل حكم القانون والحريات المدنية والانتخابات التنافسية، ومراعاة مصالح الأقليات والحقوق الاجتماعية الأخرى... الخ، أملاً في أن تنجذب المكونات المجتمعية إلى هذه الصفقة في الحكم. لذا فبعيد تأسيس الدولة العراقية قامت النخبة الحاكمة (والتي تضمنت البريطانيين في فترة الانتداب (١٩٢١ – ١٩٣٢) بتأسيس الجمعية التأسيسية التي كان من بين مهامها تحويل الدولة الوليدة إلى ملكية ديموقراطية، غير أن المشكلة الرئيسة كانت التصادم الحتمي بين مشروعي بناء دولة مركزية قوية، وهي ضرورة في المجتمع المنقسم، وبناء مؤسسات تمثيلية تُشرعن النظام السياسي، وبذلك فإن أعضاء النخبة، وإن كانوا يدركون مدى أهمية الديموقراطية لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم، إلا انهم لم يكونوا يرغبون في تسليم السلطة بصورة فعلية. فضلا عن نظرة ضيقة مورست من قبل الفاعل السياسي العراقي، يمكن رؤية ذلك بوضوح من خلال المسيرة المتعثرة للمثل والممارسات الديموقراطية كانت تمر بفترة طويلة من المضايقات ومن ثم يتم تطبيقها فجاءة وإن كان بطريقة لا تخلو من المضايقات أيضاً. ولكن مع ذلك كان الحكم في الفترة الملكية يتمتع بقدر كاف من المرونة وضبط النفس تمكنه من تقبل الرؤى والفعاليات المعارضة؛ وإن لم يكن ذلك بوتيرة خلال الحكم الملكي، فعلى الأقل في فترات طويلة منه.

قادت مقاربات الاستعمار البريطاني ومنظريه وخبرائه عمومًا إلى استنتاج أن الحكم السلطوي في العراق ضرورة. وتنطلق هذه الضرورة من عدم قدرة المجموعات الإثنية والطائفية العراقية على بناء أمة و مجتمع سياسي موحد فالعراق من هذا المنظور مؤلّف من توحيد مصطنع لثلاث ولايات عثمانية، لم تكن يوما من الأيام موحدةً، كما أنها في حد ذاتها مركبة من إثنيات وعشائر وطوائف متعددة. لكن الولايات العثمانية لم تكن أقاليم سياسية مستقلة بل وحدات إدارية.

–المبحث الثالث: النخب والبرلمان: التشكل والتشكيل

لكية دستورية وفق دستور عام ١٩٢٥. تضمن الدستور مبدأين رئيسين: أولهما، إضفاء
، خلال ربط تأليف الوزارة وبقائها بموافقة السلطة التشريعية المنتخبة وبذلك تم نظرياً،
جلس النيابي. وثانيهما: اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات. ومع أن نصوص الدستور
: نظام برلماني حاول أن يكون قريباً من الصيغة التقليدية للأنظمة الديمقراطية الليبرالية
يمقراطية وتخصص السلطات في النظام الملكي العراقي، لم تخرج إلى حيز التنفيذ.
تنفيذية بمنحه سلطة شخصية بموجب الدستور للانفراد باختيار وإقالة الوزارة دون التقيد
لده الهيمنة سمحت له ليس في اختيار رؤساء فاقدين الأغلبية البرلمانية فحسب، بل تجاوز
ساء وزارات ليسوا أعضاء في مجلس النواب. وبالنتيجة حصر الملك هذا الاختيار بفئة
سياسية، حاشيته غالباً، ممن ربطوا أنفسهم بالبلاط وسياساته. إن اختيار الرؤساء بغض
برلمانية، دفعت بالوزارات المعنية إلى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لتلفيق
ا. وفوق ذلك نصت المادة رقم ٦٥ من الدستور على منح الملك سلطة التصديق على
، بمعنى عدم قابلية تنفيذ هذه القرارات إلا بموافقته. ويلاحظ أن جذور هذه المسألة تعود
ة عراقية الحكومة المؤقتة ١٩٢٠ من قبل المندوب السامي البريطاني وتحت إشرافه. وبهذا
وزراء سلطة إصدار القرارات مباشرة، فتحوّلت قراراته إلى توصيات يحق للملك الأخذ
شها. من هنا تحوّل مجلس الوزراء من كيان سياسي إلى إدارة تنفيذية، ومن سلطة تنفيذية
السلطة التشريعية) إلى أداة تنفيذية لإرادة الملك. وهذه السلطات مكنته من الهيمنة على

ي أساساً على السلطة التشريعية. ولم يكن الأمر كذلك في العراق الملكي. وفي حين
ية نظاماً فعالاً لتوزيع السلطات على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة وفق علاقة
(Hor) بين الثلاث، كانت العلاقة بين هذه الهيئات عمودية (Vertical)، حيث
مة هرم السلطة، وبعده الوزارة، وفي الأخير مجلس النواب. وبالإضافة إلى هيمنته على
ة الملك على البرلمان بمجلسيه وإضعافه لسلطتيهما في جوانب عديدة. إذ منح حق
الأعيان وإقالتهم. كما منح سلطة دستورية للتصديق على القوانين والاعتراض عليها،
لطة التصديق على مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء.
١٩٢ على انتخاب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام السري. وقام الانتخاب
كانون الثاني / يناير ١٩٥٣ عندما صدر قانون جديد مرسوم بقانون تم بموجبه تطبيق
. ومع . ذلك لم تكن الانتخابات إلا عملية شكلية، سواء قبل صدور القانون المذكور
ع العمل، فإن مجلس النواب كان في قبضة السلطة التنفيذية (الملك ووزرائه).
مجلس الوزراء حتى أصبحت قضية إيجاد حاكم عربي الحاجة إلى إكمال واجهة الحكومة
الحاجة إلى عاجلة أولاً عامل يعقد مع الحكومة البريطانية معاهدة تحل محل مسودة صك
لوب أن يتوفر في هذا الحاكم شرطان أولهما أن يكون مقبولاً من أكثرية السكان والثاني
مة البريطانية ويقبل بشروطها، وهي المنصوص عليها في صك الانتداب.
، جرى في شتاء ١٩١٨ – ١٩١٩ هو المحاولة الجادة الأولى للعثور على رئيس مقبول
، لم تكن حاسمة. ومع وجود رغبة ملحوظة لانتخاب حاكم عربي ومع ما ذكر من أسماء
ن بينهم من هو قبول من الأكثرية. وقد اقترح لورنس في لندن في تشرين الثاني ١٩١٨
يف مكة، ولكن الإدارة البريطانية في بغداد عارضت اقتراحه بقوة أما ويلسون وكذلك

لجنة بونام – كارتر الدستورية فيها بعد فقد فضلا حكومة يرأسها المندوب السامي. وبما أن مستقبل العراق لم يتفق عليه من قبل الحكومة البريطانية فقد أرجيء الموضوع إلى حين منح الانتداب. بيد أن ويلسون، وبعد تغيير مفاجيء
نوعاً ما في رأيه، قد أبرق في ٣١ تموز ١٩٢٠ محبذاً فيصل: هل الحكومة جلالته أن تنظر في إمكانية عرض إمارة العراق عليه؟ إن الاعتراضات المقدمة عن ذلك حتى الآن تدور أساساً حول عدم إمكان العثور على شخص مناسب. وكنا نعتبر فيصل دائماً محجوزاً لسورية. ثم أني لم أسمع شيئاً خلال الأشهر القليلة الماضية يجعلني أغير رأيي في عدم صلاح عبدالله، كما أن خبرتنا في الأسابيع القليلة الماضية في بغداد جعل من الواضح عدم وجود مرشح محلي يستطيع أن نجح في الحصول على تأييد علي كاف يمكنه من الفوز إن فيصل هو الوحيد بين الملوك العرب الذي لديه فكرة عن الصعوبات العملية في إدارة حكومة متمدنة على أسس عربية وهو يدرك أن المعونة الخارجية جوهرية لدوام حكومة عربية. ويدرك خطر الاعتماد على جيش عربي. فإذا عرضنا عليه إمارة العراق فإننا سنعيد اعتبارنا في أعين العالم العربي، وليس هذا فقط وإنما سنزيل إلى حد كبير التهمة التي يمكن أن توجه إلينا عن سوء نيتنا تجاه فيصل وتجاه شعب هذه البلاد معاً. فإذا قررت حكومة جلالته في نهاية الأمر أن تحد بصورة جذرية من التزاماتها في هذه البلاد فليس أفض من إمكانية القيام بذلك وفيصل هنا من أي ترتيب محتمل آخر(١٧).

في مقاربة واقعية كتب مجيد خدوري أنّ انقسام السكان في العراق إلى إثنيات وطوائف دينية مختلفة صعّب الأمر على رواد الوحدة العربية والوطنية العراقية على السواء، فالكرد طالبوا بإنشاء دولة كردية منفصلة عن العراق، ورفضوا الاندماج في دولة عربية أما الشيعة وهم أكثرية سكان العراق، فعارضوا الاندماج في دولة عربية كبرى لأن هذا يجعلهم أقلية. لكن مخاوف الشيعة من طغيان الأكثرية السنية على مستوى الإقليم قد تزول مع الوقت لو اتيح للقومية العربية أن تصبح قومية علمانية في روحها وفي ولائها، فتحل محل الانقسامات الطائفية. ولكن مثل هذه القومية العربية لم تظهر بعد الأفق، ويُخشى أن يظل المجتمع العربي منقسمًا إلى طوائف دينية، وأن يستمر هذا الانقسام إلى زمن غير قصير .. ولكنه أضاف أن السنة أيضًا لم يؤيدوا جميعهم الوحدة العربية، فغالبيتهم تمسكت باستقلال العراق مع رفع شعار الوحدة العربية، ومنهم من اعتقد أن الوحدة العربية لا بد من أن تؤدي إلى انفصال الكرد في دولة تُفقد العراق مصادر مائية. والحقيقة أنه نشأت مع الوقت قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية متجاوزة للطوائف وذات مصلحة في وجود العراق دولة كيانًا وطنيًا مستقلا، ولكن تجاذبتها قوى ذات توجهات مختلفة وتجزيئية وطائفية وعشائرية وإثنية ونشأت أيضًا نخبة عراقية سنية وشيعية عربية ، ومن ضمنها أكراد مدينيون اندمجوا في الهوية العربية. ورغبت هذه النخبة عموما في بناء دولة اسمها العراق كانت هذه قوى حقيقة واقعية وفاعلة المجتمع، وارتبطت بها قوى اجتماعية وسياسية تقليدية وغير تقليدية، نمت لصالح الدولة أو معارضة للنظام الحاكم ورغبة في السيطرة على الدولة ولمّ النزعات الانفصالية طائفية(١٨).

أقيمت الحكومة الجديدة على أساس من نظام برلماني دستوري يتربع على عرشه ملك عربي مسلم نبيل الأصل، هو الملك فيصل بن الحسين، الدولة التي تأسست بعد كتابة الدستور والموافقة عليه من قبل الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٤ كانت ملكية أعطت لرأس الدولة صلاحيات واسعة في رسم السياسات وحرية في العمل على الرغم من أن النظام كان برلمانياً ينص دستوره على السيادة الكاملة للأمة، إلا أنه ينص كذلك على أن الناس قد عهدوا بتلك السيادة إلى الملك، ولا يفوتنا هنا من التذكير بأن توفيق السويدي –وهو أحد أعمدة النظام الملكي– قد انتقد إعطاء الملك الصلاحيات التي يجب أن تكون من حصة البرلمان بوصفة المؤسسة التي تمثل مصالح الشعب، ولقد قال بصراحة أنه لو كانت السيادة تعهد إلى

أحد، لكانت تعهد إلى الشعب وليس إلى الملك. غير صلاحيات الملك كانت أوسع وأقوى وأكثر تأثيراً من صلاحيات البرلمان: يصادق الملك على القوانين ويأمر بنشرها ويتابع تنفيذها، وله أيضا أن يعلن القانون العرفي، وهو يدعو إلى الانتخابات العامة ويدعو البرلمان إلى الانعقاد. وله أن يرجا أو يحل البرلمان.

عكس هذا الترتيب طبيعة القوى الفاعلة: البريطانيين، ونظامهم الملكي الدستوري من النمط الوستمنستري، والحاكم العربي الذي يلبي مطالب النزعة القومية العربية الإثنية الناشئة التي تؤمن بها الطبقة العسكرية الحديثة الصاعدة أي الضباط العثمانيون السابقون الذين يسمون بأسم الضباط الشريفيين. كما جاء اختيار أحد الأشراف، وهو سيد من سلالة النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم). ليعكس كذلك الطبيعة التقليدية لمجتمع قبلي – ديني يؤكد على النسب وعلى جماعة المسلمين المقدسة .

وفي مجرى إدراك السلطة الاستعمارية للطبيعة غير المتجانسة للفضاء العراقي قبل– الوطني، وفي ضوء تداخل المجال السلطوي بفواعل متنوعة، قامت بربط الإدارة الجديدة في عهد الملك فيصل الأول بقيدين يحدان من السيادة عبر فرض نظام قضائي مزدوج، أحدهما قضاء الدولة (النظام الحضري). والثاني القضاء القبلي (قانون تسوية النزاعات العشائرية وحماية الأقليات غير المسلمة كالمسيحيين واليهود).

عكف النظام الملكي الدستوري في حل المهمات الأساسية الممهدة لعملية التحول من المرحلة الزراعية المتشظية إلى حقبة المركزية الحديثة، من خلال إعادة اللحمة بين الأجزاء القديمة من ناحية والدولة المركزية من الناحية الأخرى، وتعزيز مكانة الطبقات التقليدية، ويرى دارسو النخب الحكومية والاقتصادية ((بأن عمليات التكامل في ظل النظام الملكي كانت تتسم على العموم بالديناميكية والإيجابية، فقد كان يجري اختيار نخب الدولة من صفوف الطبقات العليا القديمة والبالغة الصغر التي كانت تضم الضباط الشريفيين، والجلبية»، و«السادة»، والشيوخ – القادمين جميعاً من شتى المناطق الشمال والوسط والجنوب))(١٩).

منذ تبلور فكرة إنشاء الدولة العراقية حتى ولادتها الفعلية فإن فترة الحمل لها لم تتجاوز الأحد عشر شهراً. على الرغم من أن النقاشات والصراعات داخل دوائر صنع السياسة البريطانية قد استمرت لفترة أطول، كان قدوم السير بيرسي كوكس (Percy Cox) مندوباً سامياً بريطانياً في أكتوبر عام ١٩٢٠ إلى العراق في مهمة إنهاء الحكم العسكري وتأسيس حكومة وطنية مؤشراً على نية البريطانيين لخلق دولة في بلاد ما بين النهرين. لقد تمّ تحديد شكل الدولة كملكية دستورية في مؤتمر القاهرة في ربيع ١٩٢١ ولقد تتوجت العملية بتسمية فيصل ملكاً في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢١. مع ايكال مهمة قيادة الدولة الوليدة إلى نخبة تتكون من البريطانيين والملك ورفاقه السياسيين الذين كانوا معه في التمرد العربي ضد العثمانيين ومن ثم في الحكومة قصيرة الأجل في سوريا، لذا فإن خلق الدولة العراقية وتعزيزها كان مشروعاً نخبوياً. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار رأي هارولد لاسويل (Harold (Lasswell بأن السياسة هي عبارة عمن يحصل على ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟، فإن الصراع داخل تلك النخبة كان حتمياً، فالجهود لحيازة أكبر قدر ممكن من السلطة ومنعها عن الآخر كانت السبب في الكثير من التشنج في العلاقة بين الملك والمندوب السامي. فقد ((تميزت هذه الحقبة بالمناورات السياسية والصراعات والطرق المسدودة في بعض الأحيان، الأمر الذي سمح بدخول لاعبين جدد إلى المسرح السياسي، مثل أعضاء الكابينة الوزارية، وقادة المعارضة، وحتى شيوخ العشائر))(٢٠).

وفق المعطيات السابقة، لم تكن عملية بناء الدولة العراقية ذات صيغة تكاملية ناجعة من جميع الجوانب، فاستناداً إلى التقليد الهيغلي، تتولى الدولة الحديثة الأدوار الآتية بصفتها :

١ – هيئة تنبع من خلفيات متنوعة ولكنها تعمل على ضبط التناقضات المتأصلة القائمة بين شتى المجموعات المتنازعة والمصالح الفردية ضمن مجتمع مدني.

٢- منظومة من المؤسسات (العرش والسلطتين التنفيذية والتشريعية تديرها طبقة كلية أي: الطبقات السياسية والبيروقراطية).

٣ – تنظيماً لجماعة وطنية (قومية) معينة أي: تمثل أمة معينة- عنصراً فاعلاً على النطاق العالمي- السيادة، القانون الدولي، تاريخ العالم.

لكن واقع الدولة – القومية العراقية يتناقض مع المفهوم الهيغلي على نحو حاد، فقد قامت على مجتمع يغلب عليه العنصر البدوي الزراعي ويضم مدناً هشة شبه مستقلة تفتقر إلى المجتمع المدني أو التجانس الثقافي الوطني أي (المؤسسات المتطورة للأسواق والشركات والنظام القضائي، أو الفضاءات الثقافية الوطنية الموحدة). لذا, توجب على هذه الدولة أن تنمو وتتطور لكي تقترب من مفهوم الدولة – القومية الحديثة. من هنا, وسم إدخال العراق في الأسواق العالمية والنظام العالمي للدول القومية بكونه إدخالاً قسرياً، ومن ثمّ جاء هشاً في بداياته. فكان أن أضفت الظروف التي تشكلت فيها وتطورت الدولة العراقية سمات خاصة على هذه الهيئة الشاملة والحديثة للحكم والسيادة. ولم تكن هذه السمات مقتصرة على العراق، بل كانت تميز الكثير من دول الشرق الأوسط، والتي تتصف بسمات متعددة منها: إنها ظاهرة يافعة تعود إلى عشرينات القرن العشرين، أي أنها نتاج الحكم الاستعماري وتفتقر إلى العمق التأريخي والمؤسسات المتجذرة. فضلا عن كونها دولة إقليمية، أي وحدة جغرافية لا تضم شعبا (أمة) يبحث عن كيان دولة، بل هي دولة تبحث عن كيان أمة(٢١).

في تفسير لتعريف فيبر للسيادة باعتبارها متأصلة في احتكار وسائل العنف الشرعي يلاحظ إرنست فيلتر أن الدولة الملكية العراقية التي نشأت سنة ١٩٢١ كانت ذات سيادة ولكنها لم تكن تمتلك الاحتكار الكامل لوسائل العنف الشرعي والواقع أن الملك العراقي الأول، فيصل الأول قد اشتكى على ما لوحظ سابقا من أن حكومته لا تمتلك إلا حوالي ١٠٠٠٠ بندقية بينما تمتلك القبائل ١٥٠٠٠.

لقد كانت الدولة الجديدة على درجة من الهشاشة بحيث لم يكن في مقدورها أن تقف على قدميها وحدها, فمن الناحية العسكرية كانت ضعيفة حتى في مواجهة قبائلها نفسها، ناهيك عن مواجهة جيرانها واشتكى الملك أن الحكومة لم يكن لديها سوى ١٥ ألف بندقية (للمشاة) بإزاء ١٠٠ فيصل من ألف قبلي مسلح, أما بالنسبة إلى التماسك الوطني فلقد كانت شكواه أشد مرارة فإن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والملية [يقصد القومية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى مقسمة على بعضها، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء, مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى .

وفي معرض تحذيره من التحزب أو النعرات الضيقة وصف الملك فيصل الانقسامات الاجتماعية في مملكته على النحو الآتي: في العراق أفكار ومنازع متباينة جداً، وتنقسم إلى أقسام:

١ – الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة.
٢ – المتعصبون.
٣ – السنة.
٤ – الشيعة.
٥ – الأكراد.
٦ – الأقليات غير المسلمة.
٧ – العشائر.
٨ الشيوخ.

٩ – السواد الأعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة.

إن التنوع قبل – الوطني لسكان العراق يقدم صورة في غاية التعقيد ويمكن التوصل إلى هذا الاستنتاج من خلال إلقاء نظرة على إحصاء العام ١٩٤٧، فمن الناحية الإثنية كان السكان متقسمين إلى عرب (٣,٢٤٤,٠٠٠) أي ٧١,١ أكراد ،٨٧٠,٠٠٠، أى ١٩، فرس ٥٢,٠٠٠ أي ١,٢ و تركمان (٩٢,٠٠٠ ، أي ٢٠. أما من الناحية الدينية فقد شكل المسلمون.(٢٢) إن احتكار الدولة لوسائل العنف، وإن كان مركزيًا، فهو مما يمكن مخالفته في البلدان التي تشارك فيها القبائل تعتبر بالمفهوم القديم ؛ فالسلطة مقسمة بين عدة هيئات فاعلة ولا بد للشرعية من أن تتجدد أو تتعرض للإنكار. كما يمكن لولاية السلطة أن تفوّض أيضا وأن توسع، أو أن تقلص.

– المبحث الرابع :العامل البريطاني والدولة والنخبة

قارب البريطانيون تشكيل الدولة العراقية بمجموعة فرضيات معقدة تبتعد عن الحكم الاستعماري المباشر, إذ توخوا بناء دولة تكون فيها الحكومة نابعة من سكان البلد أنفسهم، إلا أنهم سوف يحتفظون بالتأثير الكافي لكبح القرارات والسياسات غير المقبولة التي تتخذها الحكومة الوطنية. كانت هذه التوليفة تحتوي على معضلة أرقت العلاقات العراقية – البريطانية لسنوات طويلة قادمة، ومن أجل تأمين المصالح البريطانية كانت الحاجة إلى تكوين حكومة قوية ومقبولة شعبيا وقادرة على توفير الأمن والرخاء ولكن بالطبع كان البريطانيون يحتاجون في بعض الأوقات إلى كبح الحكومة (القوية) في حال وجود تصادم في المصالح بين الطرفين. غير أن هذا المسار جابه تعقيدات متنوعة، فلقد وُضع الملك والسياسيون العراقيون في العقد الأول من عمر الدولة العراقية في موقف محرج لكسب الشرعية الشعبية من خلال إتباع سياسات مستقلة من جهة، والوقوع تحت ضغط التدخلات العسكرية البريطانية المباشرة من جهة أخرى.

المعضلة الأخرى التي واجهت البريطانيين هي مسألة الدستورية والتمثيل، لا ينبغي أن نكون متشائمين ونقول إن دعم البريطانيين للملكية الدستورية والديمقراطية النيابية كان دعما يضع العراقيل أمام بناء مؤسسات حقيقية تنهض بالدولة و وظائفها(٢٣).

ولما كان هدف البريطانيين هو تجميع الدولة العراقية كان تشكيل الهوية الوطنية هو مهمة الملك والمقربين منه. فلقد كان للملك فيصل خبرة في إدارة الدولة من خلال إدارته القصيرة للدولة السورية، التي شهدت جهودا كبيرة لتفكيك التأثير التركي والتي حازت، مثل جهود تعريب المدارس على نجاح كبير، أن الرجل الذي قاد جهود الملك فيصل في سوريا في مجال التعليم كان ساطع الحصري والذي تبع الملك إلى العراق ليصبح مديراً عاماً المعارف. من خلال هذا المنصب ترك الحصري أثراً كبيراً على التوجه التعليمي والثقافي للبلاد. وقام بنشر أفكاره عن الوطنية وبناء الأمم من خلال المناهج الدراسية، مثل إعادة تشكيل المناهج الدراسية وكذلك الإتيان بالمدرسين الذين يتفقون معه في تلك التوجهات، حتى لو كانوا من الدول العربية الأخرى(٢٤).

غير أن مهمة بناء الهوية الوطنية لم تكن سهلة على الاطلاق، ففضلا عن الانقسام الاثني والطائفي ينبغي الاشارة الى أمر في غاية الأهمية يتمثل في أن هيمنة العشائر والقيم القبلية قد أسهمت كلها بتقويض أو على الأقل إبطاء جهود النخبة الحاكمة من صياغة هوية وطنية شاملة يشعر المواطنون تجاهها بالانتماء والالتصاق وصل السير بيرسي كوكس الذي اتسم بالمرونة إلى العراق في بداية شهر تشرين الثاني ليتقلد مهام المندوب السامي شرع السير كوكس بالسير على الأعراف الدولية الجديدة التي مثلتها النقاط الأربع عشرة للرئيس وودرو ويلسون والتقيد بقرارات عصبة الأمم. أكدت وابتهول الالتزام بتكوين ودعم الدولة العربية المستقلة في العراق وبتقديم المساعدة المطلوبة ودعم قيام ملكية دستورية. وحال وصوله إلى بغداد

اجتمع كوكس بأعيان المدينة وأعلن قدومه بأمر من حكومة جلالة الملك للتشاور مع العراقيين لغرض تكوين حكومة عربية تحت إشراف بريطانيا العظمى. ففي أقل من ثلاث سنوات تحولت الرؤية البريطانية جذريا من الحكم المباشر للعراق إلى التأثير على حكومة وطنية عراقية.

اتصفت عمليات التوحيد أي بناء الأمة باتباع سياسات تكامل طوعية ودمج قسرية. فمن خلال المؤسسات والمنظومات الوطنية، مثل المدارس والجيش والبرلمان بمجلسي النواب والأعيان والإدارة الحكومية، تم دمج الأجزاء في مجتمع أكبر بواسطة الحكومة المركزية. ولقد ساعد تطوير الشبكات الحديثة للاتصالات والطرق والمراكب البخارية والسكك الحديد في تقليص حالة العزلة السرمدية بين المجموعات الحضرية والريفية. فكان أن خرجت المدن التي ذلك الوقت عبارة عن كيانات منغلقة ومكتفية ذاتياً، من عزلتها السابقة لكي تعمل وتتفاعل في فضاء وطني ناشئ حديثاً وفي داخل هذه المدن شرعت الخطوط الفاصلة بين الأحياء المغلقة بالتلاشي وبدأت أحياء جديدة قائمة على المهن الحديثة والمكانة الاجتماعية الحديثة بالتبلور.

من ناحية أخرى أخذت القبائل تستقر استقراراً نهائياً لأول مرة وأخذ عقد الاتحادات القبلية الكبيرة بالانفراط وكان من شأن النزاعات الناشئة بسبب الماء والأرض أن عجلت في تفكيك هذه الدويلات. ومع تحول الشيوخ القبليين إلى طبقة من ملاك الأراضي فإن الوحدة الأبوية المتراصة للقبيلة آلت إلى الانهيار(٢٥).

غير أن هذه المسارات لم تكن كافية في صهر المكونات أو ايجاد فضاء وطني جامع لمختلف الفعاليات العراقية المتنوعة، فلم تف الدولة الوطنية المستوردة بكامل الوعد الذي حملته لجهة المساواة والمواطنة الكاملة ومعنى الوطنية، غير أنها استطاعت، من خلال إدخالها أدوات الحداثة ومنافعها مؤسسات تعليمية وقضائية واجتماعية وخدمات عامة وفرص اقتصادية وقيم عامة جمعية وغير ذلك، أن تضع الشيعة العراقيين أمام تحد مفيد و خلاق، تمثل به بوضع تجربة الواقع (المدنسة) بإزاء النصوص النظرية (الطاهرة)، ودفع الشيعة العراقيين إلى إيجاد توليفة ما بين الاثنين، تلغي التناقض أو التضاد(٢٦).

وفضلا عما سبق، لعبت القوة الاقتصادية دوراً حاسماً في عملية تأسيس الدولة، إذ قامت الحكومة بصفتها مالكة للأرض والموارد الطبيعية بتوزيع الأراضي على كبار الملاك من الشيوخ والأغوات، والقيادة العليا للجيش والبيروقراطية وذلك لكي تخلق قاعدة اجتماعية صلبة للدولة الجديدة. وكان من شأن الاقتصاد الموجه نحو السوق أن يتسبب في تفكيك اقتصادات الكفاف المنعزلة مساعدة المناطق المتفككة سابقاً في أن تترابط لكي تندرج في أسواق وطنية وعالمية. كما لجأت الدولة المركزية الجديدة إلى استخدام الإجراءات القسرية. فقد شن الجيش حملات واسعة وحاسمة ضد المتمردين الأكراد والآشوريين واليزيديين والقبائل الشيعية في الجنوب. وكانت مرحلة الدمج العنيفة هي التي ميزت عشرينات القرن العشرين وثلاثيناته، لكنها سرعان ما انحسرت بعد ذلك. فخلال الأربعينات والخمسينات تعزز التكامل من خلال اللجوء إلى الإجراءات الاقتصادية والسياسية الأقل قسرية والأكثر اتصافاً بالسلم. إن طبيعة بناء الأمة تعطي أسبقية لأسلوب القسر، دون أن تقتصر كلياً عليه، كما تولي أهمية قصوى لوسائل العنف والقائمين على استخدامها، أي الطبقة العسكرية.

تمثلت المشكلة الأساسية بالنسبة إلى الملكية هو أن الدولة ممثلة بصناع السياسة، كانت عاجزة عن مواجهة معضلتين: كيفية الحصول على الشرعية من دون خسارة السيطرة السياسية، وكيفية الاستجابة إلى الأفكار الثورية من دون خسارة العلاقات التقليدية الاستراتيجية النتيجة كانت سياسيات الانطلاق والتوقف فترة من النشاط متبوعة بفترة من الكساد، كان فيصل يفتقر إلى أي صلة بالسكان الأصليين، وقد أعرب مراراً وتكراراً عن ازدرائه لهم. وبتأسيس مملكة فيصل المدعومة بالبيروقراطية العربية السنية الضخمة وفيالق ضباط الجيش واصلت وبنمو فعال التقليد العثماني الذي يستند إلى الحكم من خلال الأقلية السنية

على حساب الأغلبية الشيعية. إن الجهود الفاترة ما كانت لتخدم تقوية الدولة، بل على العكس كانت لتضعفها. لذا فإن الجهود المرحلية من محاولة انتهاج الليبرالية ما كانت كافية لخلق الشرعية التي تمكنها من مواجهة الأعداء الداخليين والخارجيين إلا أنها ولسوء حظ الملكية فقد أظهرت نقاط ضعف الدولة، التي أصبحت عاملا إضافيا لإضعاف مؤسسات الدولة. وكان ذلك أيضا نتيجة للرؤية الانفصامية التي تبنتها الطبقة الحاكمة تجاه الأفكار والممارسات الديمقراطية التي كانت السمة البارزة للحقبة الملكية. فمن جهة كان الوصي وبقية السياسيين يتمنون الشرعية التي تأتي نتيجة للنهج الليبرالي في النظام السياسي، ومن ناحية أخرى فلقد كانوا يخشون من الهيجان الناتج من الإحباط السياسي الذي قد تفتح له السياسية الليبرالية الباب. إن إجراء الانفتاح في النظام، وفي نفس الوقت الحفاظ على استقرار البلاد كان عملية توازن دقيقة، وفي الكثير من المواقف أثبتت الطبقة السياسية أنها لم تكن بمستوى المسؤولية. إن النزعة لانتهاج سياسات بدون مشورة لازمة بالإضافة إلى مضايقة والتعدي على رخص الأحزاب السياسية والرقابة على وغلق الصحف والتلاعب بالعملية الانتخابية، وفي بعض الأحيان تعطيل البرلمان، كانت كلها عوامل أدت إلى سقوط الطبقة السياسية نفسها. والتي لم تر مشكلة في استدعاء الجيش إلى شوارع بغداد لمواجهة الغضب والإحباط الشعبيين.

إن هذه الدولة المتعبة من فقدان الشرعية الشعبية والمثقلة بالمشاكل وقلة الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية، كان عليها أن تواجه خلال الخمسينات العدو المتمثل بالمد القومي العروبي الذي كان كالوحش الذي يزداد قوة عاما بعد آخر على يد القادة الشباب من مصر أصبحت الدولة العربية الأقوى في ذلك الوقت، كما أن جهود النخبة السنية لإشراك التي المجموعات المجتمعية الأخرى في النظام السياسي وبالتالي خلق هوية وطنية عراقية شاملة لم ترتق إلى المستوى المطلوب. وعوضا عن ذلك، وضع الأمير عبد الإله ونوري السعيد والقادة السياسيين الآخرين ثقتهم في الروابط الاجتماعية والقبلية التقليدية، وعلى القوة الإمبريالية(٢٧).

اعتمدت أطروحة الدولة المصطنعة على فرضية مؤداها أن الولايات الثلاث الموصل وبغداد والبصرة ليس لها صله سياسية بعضها ببعض. إن ارتباط هذه الأطروحة بالتحليل الطائفي يبدو من خلال الفهم الذي مؤداه ان هذه الولايات كان يسكنها (الكرد، والسنة. والشيعة بذلك الترتيب)، وإن هذه الجماعات شهدت صراعات مزمنة، كانت أطروحة الدول المصطنعة ملائمة للمدافعين عن الغزو الأمريكي الذين سعوا إلى تفسير المستويات العالية من العنف بعد عام ٢٠٠٣، وعلى وفق ذلك، فإذا كان العراقيون يقاتلون بعضهم بعضاً دائماً فلا غرابة في أن يفعلوا ذلك مرة أخرى. كان هذا مناسباً أيضاً لمنتقدي إدارة بوش مثل السناتور جو بايدن الذي دافع عن حل الدول الثلاث التي تتبع بنحو فضفاض حدود الولايات العثمانية « إذا لم يكن هناك سبب وجيه لأن يكون العراق واحداً في المقام الأول فلا يوجد سبب يدعو الولايات المتحدة لدعم حكومة مركزية قوية في بغداد.

كانت أطروحة الدولة المصطنعة أكثر أهمية في تشكيل السياسة الفعلية من لدن بريمر وسلطة الائتلاف المؤقتة التي شيدت الدولة الجديدة بنحو فعال على أسس طائفية، كما هو الحال في لبنان. صحيح أن الترتيب في لبنان استند على أساس قانوني وفي العراق على أساس الأمر الواقع، مع أن التأثيرات على السياسة متشابهة.

تستند أطروحة الدولة المصطنعة إلى الكتب المنهجية والتاريخ الشعبي والتغطية الإعلامية ولكن من الغريب الزعم بأن الأطروحة متأصلة في التاريخ العلماني فهي لا تستند إلى مصادر أساسية من الأرشيف العثماني وقد قدم رايدر فيسر، الذي عمل على هذا الأرشيف دحضاً مقنعاً لوهم الدولة المصطنعة الفريدة (العراق) ومن الشائع إلى حد ما في اوساط المؤرخين في العراق تأكيد أن جميع

الدول مصطنعة على وفق إطار المجتمعات الكلاسيكية التي تصورها بينديكت ،اندرسون، ومن ثم النظر إلى العراق على أنه أقرب لأي دولة حديثة في هذا الصدد على سبيل المثال، قدم سامي زبيدة نموذجا مبتكرة لهذه النظرية ينطبق على الحالة العراقية من خلال تحديد تعقيدات الهويات ما دون الوطنية. إذ يرى أن الوصف الثلاثي للعراق على أنه «صورة كاريكاتورية»، وهو ينفي وجود المجتمع المدني الحديث في العراق في القرن العشرين الذي تضمن المشاركة الفاعلة لجميع المجتمعات. وقد أعطى العديد من الأمثلة. فقد كان تمرد عام ١٩٢٠ الشهير ضد الاحتلال البريطاني مؤلفاً من جماعات مصالح مثل رجال الدين الشيعة والمسؤولين العثمانيين والعشائر. وقد ضمت الأحزاب الأكثر حداثة، مثل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي الشيعة والمسيحيين واليهود والأكراد. ولاحظ زبيدة أنه في جميع حالات النشاط السياسي تم التعبير عن هوية العراقيين باستعمال المفردات الحديثة المتمثلة في (الأمة، والتمثيل، والدساتير)(٢٨).

إن مفهوم الدولة الوطنية نفسه نادرا ما يختلف عليه اثنان وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة في العراق على أنه نتاج القرن العشرين، فإن كثيرا من العراقيين يرون العراق كيانا يتجاوز الدولة الوطنية ويمتد في أعماق التاريخ

إن هذا الاعتقاد بالعراق الأسطوري الخالد هو الذي غذى الوطنية العراقية حتى حين ضعفت قابلية الدولة على شحن الوطنية بسردياتها الرسمية (كما في التسعينات من القرن الماضي أو في فترات غياب الدولة وسردياتها الوطنية الرسمية (كما في السنين الأولى ما بعد عام ٢٠٠٣. لذا فمن الإجحاف أن نقرأ الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٦ على أنها دليل على افلاس أو إنكار فكرة الدولة الوطنية العراقية وكمثال على ذلك، نأخذ في الصدد ما جرى في أفريقيا من حروب أهلية كثيرة لكنها مع كثرتها لم تكن في غالبيتها تمس وطنية الدولة ولا وحدة أجزائها .

يمكن حصر المشكلة التي واجهتها انظمة الحكم العراقية المتعاقبة في تعدّد أشكال الوطنية العراقية وتضارب الرؤى في هذا البلد؛ إذ ينبغي أن نشدّد ذلك، على أن نسبة تباين الخطاب في العراق تزداد وتنحسر طبقا لقوة وضعف الهويات الفرعية في أي وقت من الأوقات؛ ولا ضير في أن يكون للشيعة وللسنة العراقيين مركبات ومن – أسطورة متنافسة ولا يغدو اشكاليا في نفسه إلا إذا جاء في غياب إطار وطني شامل يحظى بدعم وايمان كافيين من كلا الطرفين(٢٩).

قدم اى در فيسر تحليلاً تاريخياً عميقاً للهوية العراقية يتتبع خطوط طويلة تعود إلى الى خلفيات زمنية قديمة، إذ أوضح أن بلاد ما بين النهرين لها تاريخ غني من الحياة السياسية النابضة بالحياة مع وجود مركز سياسي في بغداد يعود تاريخه المئات السنين فقد ذهب الى وجود دولة قبل التشكيل الفعلي للدولة في العام ١٩٢١ ويهدف تحليله إلى إظهار الوحدة الإقليمية والسياسية التي حددت هوية العراقيين قبل ظهور مفهوم الدولة القومية « قصة العراق، في روايته، هي أكثر من مجرد رواية بسيطة ولذا ما كنت صحيحة فإنها تفضي إلى سردية مفادها أن جميع الدول مصطنعة ومتصورة، لقد أوضح فيسر أن جميع الافتراضات بشأن العراق بوصفه دولة مصطنعة هي بصريح العبارة غير صحيحة تاريخياً. فمن ناحية، لم تك للولايات العراقية أي لون طائفي خاص أو متميز. فعلى سبيل المثال كان هناك الشيعة في بغداد على النوم أكثر من البصرة في الجنوب وفي الوقت الذي عرفت فيه الموصل بوصفها موطناً للكورة على وفق اشتراطات أطروحة الدولة المصطنعة هي في الواقع محافظة مختلطة من العرب والكورد وست جماعات أخرى. وقد كانت المناطق ذات الكثافة الكوردية جزءاً واحداً فقط من الموصل، ومن الناحية السياسية كانت المحافظات الثلاث يهيمن عليها الحرب السنة علاوة على ذلك لم تكن الخطط البريطانية لتقسيم ولايات البصرة وبغداد تستند

إلى الحسابات الطائفية بل كانت تستند إلى الأهمية الإستراتيجية بوصفها بوابة للهند، الأمر الذي جعل التقسيم الثلاثي للعراق بوصفه حقيقة تاريخية». صحيح أن تقسيم العراق إلى ثلاث ولايات جرى في العام ١٩١٤ لكن هذا ما كان عليه الحال منذ ثلاثين عاماً فقط. ففي السابق كانت هناك تقسيمات إدارية كبيرة ومتنوعة، تأرجحت بين تأسيس أكثر من ثلاث ولايات وبنية مركبة(٣٠).

تحدث فيسر عن بغداد بوصفها عاصمة لا خلاف عليها لمعظم الوقت بين تأسيسها عام ٧٦٢ والفتوحات العثمانية عام ١٥٣٤. وقد بحث في مختلف الوحدات الفرعية التي ظهرت في التاريخ الإداري العراقي، والتي كانت غير طائفية وغير إثنية على الدوام، ولا سيما خلال العهد العثماني ولم تكن المدن المقدسة مثل النجف استثناء من ذلك، إذ كان من الصعب تصور الشيعة خارج الولاية السياسية لبغداد وعلى وفق ذلك، لم يكن هناك كيان إداري سني أو شيعي خالص كل هذه الكيانات كانت مختلطة والأهم من ذلك، استعمل العثمانيون مفهوم العراق بالمعنى الإداري في القرن التاسع عشر، كما فعل الكثير من الكتاب المحليين في ذلك الوقت. لذا فإن التاريخ يظهر ديمومة الإطار الإقليمي والمفاهيمي للعراق.

ولإثبات أن الوحدة كانت نتيجة تأريخية محتملة، فقد أشار فيسر إلى عدم وجود حركات انفصالية كبرى تجعلنا نتوقع أن نرى إذا كانت هناك بالفعل من الناحية التاريخية، انقسامات عميقة في المجتمع ووجود بنى إدارية متفرقة. حتى حركة البصرة الشهيرة لإنشاء دولة خليجية منفصلة في العشرينات من القرن المنصرم، التي سلط فيسر الضوء عليها في عمله كانت غير طائفية، إذ كانت تتألف من مجموعة من النخب السياسية والاقتصادية وبرأسها التلاف من السنة من نجد والمسيحيين واليهود، وبعض الفرس الأثرياء، ولم تكن الأغلبية الشيعية في البصرة منخرطة في الحركة. وفي الوقت الذي اعترف فيه فيسر بأن الطائفية قد ظهرت من وقت لآخر، إلا أنها كانت الاستثناء وليس القاعدة(٣١).

جرى في بداية تشكيل الدولة نوع من التفاهم الضمني بين الملك من جهة وشيوخ العشائر من جهة أخرى، مفاده عدّ الشيخ حاميا للعرف أو القانون العشائري في قبال ذلك يعد الملك حاميا لقانون الدولة الموحدة، المثير في هذا الإطار هو استمرارية العلائق القبلية حيث يخبرنا بسام طيبي في إطار تحليله المجتمع الشرق الأوسط المعاصر: لم يتم في تحول للعلاقات القبلية سواء خلال الفترة الإمبريالية أو الفترة القطرية إلى صيغة اجتماعية متجانسة بل كانت الروابط القبلية دوما هي الأساس في تعريف هوية الجماعة على الرغم من كونها دوما مضطهدة ومشجوبة. تم هذا في الماضي في إطار مسمى الأمة الإسلامية، وفي الحاضر تحت المسمى العلماني الدولة وفي العراق تمتد تلك القيم القبلية من المناطق الريفية إلى المدن، إذ يرى علي الوردي حتى الستينيات فإن مظاهر الحداثة في المدن كانت شكلية إذ كان العديد من سكان المدن ينطوون على طبيعة بدوية في العمق أما مظاهر الحداثة، مثل ارتداء الألبسة الغربية، فقد كانت مجرد مظاهر تغطي قيم قبلية متجذرة(٣٢).

يمكن تسجيل بعض الملاحظات على النسق الدولتي في بداية تأسيس العراق الحديث وفق ما يلي:

١- إنها معزولة نسبياً عن علاقات القوة (السلطة) مع مجتمعها نفسه، إما بفضل الدعم العسكري الخارجي الجيش والإدارة البريطانيين، سابقاً) أو بفضل المصادر المادية الخارجية، أو كليهما (ربوع النفط أو المساعدات المالية الأجنبية.

علاوة على تمتع الدولة بداهة بالسلطة السياسية فإنها تمارس سلطة اقتصادية، أولاً بصفتها مالكة للأرض و/ أو بصفتها أداة ضبط وتطوير للاقتصاد، ثم بصفتها مالكة.

٢- منتجة تتحكم بمجمل الثروة الوطنية مزيلة على نحو تدريجي الانفصال المعروف بين الميدانين الاقتصادي والسياسي.

٣- تتسم البنية المؤسساتية للدولة بأعلوية السلطة التنفيذية التي تبسط سيطرتها على السلطتين القضائية والتشريعية وتقوم بصورة تدريجية بإلحاق هاتين الوظيفتين برمتهما بها .

٤- تحتكر زمام الدولة طبقة سياسية صغيرة تنحدر من الطبقات الاجتماعية القديمة أو - في مرحلة لاحقة - من مجموعات مثيلة في صغر حجمها تنحدر من الطبقة الوسطى ضباط راديكاليين، نشطاء أحزاب ثورية ومجموعات ذات سمة عشائرية). ومعنى ذلك أن الدولة تفتقر إلى مؤسسات ذات تمثيل شامل كما أنها تتسم بكونها متصلبة لا تستجيب المتطلبات تقاسم السلطة .

-٥ إن السيطرة على الدولة، بصفتها هبة للحكم، لا تقل استعصاء عن إشكالية السيطرة على المجتمع. ولهذا فإن ثمة خصيصة مزمنة تتمثل في احتدام الصراعات التآمرية بين مختلف النخب الحاكمة، يعززها غياب المحاسبة المؤسساتية للماسكين بالسلطة، أو التداول السلمي للسلطة، أو استبدال القادة، أو تجديد ولايتهم(٣٣).

منذ الأيام الأولى لتشكيل الدولة، أوجدت الجماعات الشيعية حافزاً مزدوجاً حيال كل من القومية الشرسة والوحدة الإسلامية وهو الإرث الفكري الذي سينتقل عبر عقود. إن نمط «الذاكرة الشيعية» التي حشدها المؤرخون والشعراء والخطباء وغيرهم تسجل ثورة عام ١٩٢٠ مثالاً قوياً على الوحدة العراقية، إذ تؤكد هذه الذاكرة تأجيج المشاعر المعادية لبريطانيا في جميع أنحاء بغداد وغيرها من المدن الشيعية - السنية المختلطة. وكان محور الاهتمام ينصب على أن يكون العراق خالياً من السيطرة الأجنبية. وقد بنيت أسطورة النظر إلى الشيعة عدواً من أجل توطيد سيطرة النخب العربية السنية عندما جنح البريطانيون لمساعدتها في حكم العراق في أعقاب ثورة عام ١٩٢٠. إذ جلب البريطانيون من الخارج، استناداً إلى توصية توماس إدوارد لورنس، فيصل، وهو الابن الثالث للشريف حسين، لتولي العرش الملكي. وأشاد البريطانيون بفيصل بطلاً «قومياً عربياً»(٣٤)، الذي حاول طوال الوقت أن يكون وفياً لما كان يتوخاه، من هنا كان الرجل موزعاً بين فيصل الحقيقي، أداة السياسة البريطانية، وبين فيصل المثل والطموح، الذي يريد تأييداً وطنياً.

الهوامش:

١-ينظر: الدولة نظريات وقضايا ٣٧
٢-ينظر: الدولة نظريات وقضايا ٣٦
٣-ينظر: لسان العرب مادة(د و ل)
٤-ينظر: الدولة نظريات وقضايا ٣٣
٥-ينظر: الشيعة العرب الهوية والمواطنة ٥٦
٦-ينظر: الشيعة العرب الهوية والمواطنة٢٦٤
٧- ينظر: كتاب اللادولة: ٣٩
٨- ينظر: الدولة: نظريات وقضايا ٨٣
٩- ينظر: العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال ١٨
١٠-ينظر:الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق ٢٧ - ٢٨. وينظر العراق : تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال ٥٨
١١-ينظر: الدولة نظريات وقضايا٨٤
١٢-ينظر: العمامة والافندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني ٨٩-٩٠
١٣-ينظر: العراق تاريخ سياسي٧٥
١٤- العراق: نشأة الدولة ٤٨٢
١٥- ينظر بتفصيل اكثر: العمامة والافندي ص ٧٥ - ٧٦.وينظر: الذات الشيعية ٣١
١٦- ينظر العراق : تاريخ سياسي ١٤، ٨١
١٧- ينظر: مشكلة الحكم في العراق ٤٦٦
١٨-ينظر: العراق الجمهوري ص ١١-١٢، وينظر: الطائفة، الطائفية ،الطوائف المتخيلة ٥٦٧

١٩-ينظر: العمامة والأفندي ٨٧
٢٠-ينظر: العراق، تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال١٧
٢١- ينظر:العمامة والافندي ٨٠
٢٢- ينظر:العمامة والافندي ٨٤
٢٣- ينظر: العراق تاريخ سياسي ١٨٤
٢٤- ينظر: العراق تاريخ سياسي ٩٤
٢٥-ينظر: العمامة والأفندي ٨٦
٢٦- ينظر: شيعة العراق، ٢٢٩
٢٧- ينظر: العراق تاريخ سياسي ١٨٨
٢٨- ينظر: المرجعية الدينية١٨١
٢٩- ينظر: الطائفية في العراق ٧٠
٣٠- عمل فيسر بنحو واسع في المخطوطات (أرشيف) البريطانية بشأن البصرة التي يعود تاريخها إلى عشرينيات القرن الماضي حيث ركز على الحركة الانفصالية في البصرة. وشملت مصادره الأخرى في المخطوطات في مكتب السجلات العامة في كيو في لندن حيث دخل إلى الحقبة العثمانية وحقبة الانتداب البريطاني المبكرة كما وحصل فيس على إمكان الوصول إلى صحف مثل Times of Mesopotami من خلال مكتبة الكونغرس، ينظر: المرجعية الدينية ١٨٢
٣١- ينظر:المرجعيةالدينية١٨٣، وينظر: الطائفية في العراق٧١
٣٢- ينظر: العراق : تاريخ سياسي ١٣٧
٣٣-ينظر : العمامة والافندي٨١
٣٤- ينظر: المرجعية الدينية ٣٩

المصادر والمراجع:

- الدولة نظريات وقضايا، تحرير، كولن هاي، مايكل ليستر، ترجمة: أمين الأيوبي،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩
- الذات الشيعية، د جعفر لجم، بغداد ٢٠١١
- الطائفة، الطائفية ،الطوائف المتخيلة، عزمي بشارة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٨
-الطائفية في العراق، رؤى مضادة للوحدة،فنر الحداد،ترجمة : حسين ناصر جبر وسعدية ابراهيم علي،الجامعة الامريكية في بغداد ٢٠٢٢
- شيعة العراق، اسحاق النقاش، ترجمة عبد الاله النعيمي، دار المدى،سوريا ٢٠٠٣
- الشيعة العرب الهوية والمواطنة، مجموعة مؤلفين،تحرير حيدر سعيد،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٩
- الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، حنا بطاطو، ترجمة عفيف الرزاز، قم ٢٠٠٥
- العراق تاريخ سياسي من الاستقلال الى الاحتلال، عضيد داويشه، ترجمة سامر طالب، مركز الرافدين للحوار،بيروت ٢٠١٩
-العراق الجمهوري ، مجيد خدوري ،الدار المتحدة للنشر، بيروت (١٩٧٤)
- العمامة والافندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني،فالح عبد الجبار، ترجمة أمجد حسين، منشورات الجمل،بيروت ٢٠١٠
- كتاب اللادولة، فالح عبد الجبار،ترجمة حسني زينة، تحرير ومراجعة:حسن ناظم ، علي حاكم،الجامعة الامريكية، بغداد ٢٠٢١
- مشكلة الحكم في العراق من فيصل الاول الى صدام ، عبد الكريم الازري، لندن ،١٩٩٢
-المرجعية الدينية، الموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣،كارولين مرجي الصايغ،ترجمة نصر محمد علي،مركز الرافدين للحوار،بيروت ٢٠٢٠
- لسان العرب ، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، د ت

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٥) السنة الثالثة ذي الحجة ١٤٤٦ هـ حزيران ٢٠٢٥ م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon